الجزائر : أزمة صيف 1962م
و إرهاصات إعادة بناء الدولة الحديثة.

أ.د حنيفي هلايلي*

قد يصعب اختزال تاريخ الثورة التحريرية **(1954-1962)** حيث أسالت مدادا كثيراً من الكتابات بكل اللغات. بيد أننا مضطرون لاستعراض أزمة صائفة **1962** التي عرفتها الجزائر، وذلك حتى نتمكن من تأطير تاريخ الثورة، وهذا من خلال التوقف عند محطات بارزة لهذه الأزمة.

تقرر استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس يوم **27** ماي **1962**، وحضره كل الأعضاء من داخل الجزائر وخارجها، بما فيهم السجناء الخمسة **(محمد بوضياف- محمد خيضر- حسين آيت أحمد- أحمد بن بلة- مصطفى الأشرف)**، وتمحور جدول أعماله حول نقطتين بارزتين هما:

1- دراسة برنامج جبهة التحرير الوطني، والذي يمثل أساسا في الوثيقة الأساسية التي حررت بالحمامات بتونس، والتي حددت طبيعة الثورة الجزائرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد استرجاع سيادتها الوطنية، وتعرضت إلى عملية بناء الحزب، وهي الوثيقة التي ستعرف فيما بعد بميثاق طرابلس، والتي قام بتحريرها كل من محمد الصديق بن يحيى ومحمد حربي ومصطفى الأشراف ورضا مالك وعبد المالك تمام وأحمد بن بلة ومحمد يزيد.

2- تشكيل قيادة عليا للثورة باسم "المكتب السياسي" ليحل محل الحكومة المؤقتة.

تمت الموافقة على مشروع برنامج عمل جبهة التحرير الوطني دون أي خلافات، لكن النقطة الثانية من جدول الأعمال أثارت خلافاً حادا مما أدى إلى حدوث انقسام أعضاء المجلس، وتوقف نشاطه في **7** جوان **1962**، وبالتالي انفجار أزمة صيف **1962**.

كانت الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة ترى بأنها هي من يمثل الشرعية، وفي الجهة المقابلة كان المكتب السياسي وقادة هيئة الأركان العامة للجيش بزعامة العقيد هواري

*- أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس.

بومدين يرون بأنهم الشرعيون، وهكذا كانت النتيجة جزائر بولايات مفككة ومنقسمة على نفسها على حد تعبير محمد حربي[1].

تحاول هذه الدراسة أن تبرز نقاط الاختلاف والاتفاق وتداعيات مسألة هامة عرفت بأزمة صيف 1962 بالجزائر قبيل استقلالها.

عندما لاحت تباشير فجر الاستقلال، كان لزاما على قادة الثورة في الداخل والخارج الاجتماع لرسم الخطوط العريضة لمرحلة ما بعد الاستقلال وسبيل الانتقال من الثورة إلى الدولة؛ فكان اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس العاصمة الليبية ما بين 25 ماي و7 جوان 1962م، والذي كان من أهم مقرراته الفصل في مشروع المجتمع الجزائري مابعد الإستقلال.

سنأخذ كنماذج للدراسة خمسة شخصيات ثورية شاركت بقوة في أحداث هذه الأزمة، وسجلت معطيات هذه المرحلة في كتب تاريخية كانت عبارة عن مذكرات وشهادات حيّة مجال الدراسة والتمحيص. ولم يكن اختيار هذه الشخصيات اعتباطيا أيضا بل نظرا لغزارة المعلومات الموجودة بين دفتي كتبهم، والتي سنحاول أن نجري مقارنة بين ما جاء فيها من ملاحظات.

من حق الدارس لخلفيات الأزمة أن يتساءل عن دور غياب الزعيم في ظهور هذه الأزمة؟. فهل كان من الممكن أن تحدث الأزمة لو كانت الجزائر تمتلك زعيما؟ من كان ليملأ الفراغ السياسي ومكانة مصالي الحاج كزعيم، والذي أدرك محمد بوضياف مدى الخسارة التي لحقت بالثورة وبالجزائر بعد أن تم التخلص من زعماته بكل الطرق، وحسب شهادة الحسين بن الميلي الذي صرح بما نصه: "في صائفة 1954م طلب مني ديدوش مراد، وكان قلقا حول إمكانية دفع الشعب الجزائري إلى النضال المسلح وراء رجال مجهولين عنه، بعد أن أقنع بوضياف بإعلان الإنتفاضة تحت راية مصالي الحاج؛ فقابل بوضياف الإقتراح بالرفض الجازم".

حاول علي كافي[2] في مذكراته أن يبرز بعض القضايا الشائكة والمتعلقة بأزمة صيف 1962م؛ فتحدث عن مؤتمر طرابلس واعتبره الاجتماع الذي بقي معلقا إلى اليوم، وأنه آخر اجتماعات الثورة في طرابلس، كما ذكره بمقولة الشهيد زيغود يوسف حين قال: "الاستقلال سنحصل عليه أما الثورة فقد انتهت"، إذا الغائب الأكبر في نظر كافي هي روح أول نوفمبر[3]. وأشار إلى أن الاجتماع لأول مرة توفرت فيه شروط الحضور الجماعي للأعضاء، وقد تمت

المصادقة على برنامج طرابلس دون أية معارضة، وما يجب ملاحظته هو أن المجتمعين اتفقوا على البرنامج، واختلفوا حول الأشخاص[4].

ويعلق الرائد لخضر بورقعة[5] على الصراع والخلاف القائم بين قيادة الثورة والذي استفحل أمره خلال مؤتمر طرابلس وبعده، وأن ما حدث بعد ذلك كان شبه انقلاب عسكري على الحكومة المؤقتة جعلت الولاية الرابعة تقف منه جانبا حياديا[6].

ويذهب سعد دحلب[7] في معالجته لأزمة جبهة التحرير الوطني، وعلى من تقع المسؤوليات؟ فيرى بأن الأزمة كادت تعصف بمستقبل الجزائر، ويبقى أحمد بن بلة المسؤول الأول والأساسي عن هذه الأزمة، ويصر على أن خيبة الجزائريين كانت كبيرة، فلم يأت الزعماء الخمسة بشيء بناء، وعوض أن يدعوا سلطة جبهة التحرير الوطني في فجر الاستقلال وتجديد ثقة الشعب والبلدان الصديقة أجبروا المجلس الوطني للثورة على مناقشة مسائل زائفة في مؤتمر طرابلس، وانشغلوا بالتراعات الشخصية[8].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بن يوسف بن خدة[9] بصفته أحد أطراف الصراع الذي حدث خلال اجتماع طرابلس، قد مكنه من تشخيص الأزمة ،وأرجعها إلى أربعة عناصر[10].

1- مقر القيادة في الخارج: منذ خمس سنوات **(1957-1962)** كانت قيادة جبهة التحرير الوطني مستقرة في الخارج، بينما قرر مؤتمر الصومام **(1956)** أولوية الداخل على الخارج **(القاهرة- تونس)**، وبخروج القيادة إلى الخارج اتبعتها لجنة التنسيق والتنفيذ **1957** ثم الحكومة المؤقتة وقيادة جيش التحرير الوطني والمجلس الوطني للثورة، وفي نظر بن يوسف فإن هذه المؤسسات المتواجدة في الخارج هي التي سيطرت على السلطة واحتكرت الثورة لصالحها.

كان جيش التحرير مقسم إلى فرعين:

أ- جيش الحدود، وكانت مركز قيادته في غاردماو بتونس، ووجدة بالمغرب.

ب- جيش الولايات المنبثقة عن قرارات مؤتمر الصومام **1956**.

وخلال اجتماع طرابلس اشتدت وطأة الصراع بين أحمد بن بلة ومحمد بوضياف التاريخيين على من يتزعم جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال؛ فالرجل الأول يرى أنه أول رئيس للمنظمة الخاصة، والثاني يرى بأنه منسق مجموعة **22** واللجنة الثورية للوحدة والعمل إثر اجتماعها في جوان **1954** بالمدنية **(صالامبي)**. إن غياب القيادة في الداخل كان سببا في افتعال

الولاياتية سنة **1962**، حيث أرادت كل ولاية العمل لمصالحها الشخصية.

1- أولوية العمل العسكري على العمل السياسي: إنها ضربة أخرى لقرارات مؤتمر الصومام الذي حدد أولوية العمل السياسي على العمل العسكري؛ ففي جويلية **1959** كان الباءات الثلاثة: بلقاسم كريم وبن طوبال وبوصوف عبد الحفيظ الرجال الأقرباء في الحكومة المؤقتة حيث أوكلت لهم المهام التالية:

- بلقاسم كريم: مسؤول جيش التحرير الوطني، وهو من الولاية الثالثة.
- بن طوبال: مسؤول على جبهة التحرير الوطني، وهو من الولاية الثانية.
- بوصوف: مسؤول عن الأمن والتسلح والدعم اللوجستيكي، وهو من الولاية الخامسة.

وكان كل واحد منهم يؤثر على قيادة ولايته، ولكن بعد عشرة أشهر من ممارسة الحكومة المؤقتة لمهامها وجدت صعوبة كبيرة في الاتصال بالداخل نظرا لمشاكل جيش التحرير[11].

2- غياب أخلاقيات الجهاد: إن أزمة **1962**م ليست انتصار إيديولوجية على أخرى أو سياسة على أخرى، إن مجموعة تلمسان لم تكن ثورية أو اشتراكية أكثر من مجموعة الجزائر[12]. إن مشروع ميثاق طرابلس **1962** هو الذي حدد اشتراكية الجزائر وأحادية الحزب بموافقة جميع أعضاء المجلس الوطني للثورة بدون استثناء. إن الانقلاب على الحكومة المؤقتة كان سببا في ذهاب الشرعية. ويضيف بن خدة أنه بتحطيم الحكومة المؤقتة العضو النافد في جبهة التحرير، أدت إلى فتح الباب على مصراعيه أمام الشيوعيين والانتهازيين والمغامرين الطامعين للوصول إلى هرم السلطة[13].

3- الصراع الإيديولوجي والثقافي: تضمن جدول أعمال اجتماع طرابلس بندين هما:

أ- إعداد برنامج سياسي يحدد أسس بناء الجزائر الجديدة، وقد عرف بميثاق طرابلس وأهم ما جاء في بنوده:

- الاختيار الاشتراكي كأساس لبناء الجزائر الحديثة.
- تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني وتبني سياسة الحزب الواحد.
- تغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي.

ب- **انتخاب قيادة جديدة[14]:** يؤكد بن خدة في إطار تحليله لأزمة صيف **1962** بأن كلا من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة لم يحضرا برنامج لما بعد الاستقلال وبخاصة المسائل

المتعلقة بالتنمية لجزائر المستقبل، ونجد انعدام مشروع المجتمع واضحا للعيان، فلا توجد أي برامج للبناء والتشييد. لأن ميثاق طرابلس أكد فقط على النهج الاشتراكي والأحادية الحزبية. لقد تحول مسار الثورة الجزائرية عن الأهداف الأساسية المسطرة في بيان أول نوفمبر: "دولة جزائرية ديمقراطية شعبية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية".

لقد أكدت الولاية الثانية بأنها واعية بلعبة التسابق نحو من يتسلط على الداخل؛ فأكدت قبل ذهاب قادتها إلى طرابلس على ضرورة التحلي باليقظة وروح المسؤولية من خلال التأكيد على المحافظة على مؤسسات الثورة كما هي (الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة)، كما يجب الإبقاء عليها إلى غاية تنظيم مؤتمر حقيقي يضبط الخطوط العريضة للسياسة المستقبلية للأمة الجزائرية، وهذا حسب ما تضمنه كلام قائد الولاية الثانية صالح بوبنيدر (صوت العرب)[15].

خلال اجتماع طرابلس اقترح بن يوسف بن خدة توسيع أعضاء الحكومة المؤقتة بثلاثة أعضاء (فرحات عباس- هواري بومدين- الحاج بن علا)، ليصبح العدد 15 وزيرا مع تكوين مكتب سياسي برئيسين هما بن خدة وفرحات عباس، وثلاثة نواب هم أحمد بن بلة وكريم بلقاسم ومحمد بوضياف، لكن أغلبية عناصر الحكومة المؤقتة رفضت هذه الاقتراحات[16].

إن المكتب السياسي الذي سيصبح الهيئة العليا للثورة، سيصبح حجر الزاوية في الصراع بين أعضاء الحكومة المؤقتة وأنصار أحمد بن بلة. تقدم أحمد بن بلة بقائمة ترشيحية تحمل أسماء الزعماء الخمسة بالإضافة إلى محمدي سعيد والمناضل الحاج بن علا[17]، أما مناصرو الحكومة المؤقتة فاقترحوا كلا من كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر طوبال مما أدى إلى احتدام الصراع بين الجانبين.

ويشير علي كافي إلى أنه لإنقاذ الموقف بسبب الأشخاص الذين سيتكون منهم المكتب السياسي، عقد اجتماع تشاوري غير رسمي بين مجموعة تتكون من 22 مسؤولا، واتفقوا على حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي من سبعة أعضاء[7]، بوصوف وبن طوبال تخليا إراديا لتسهيل الوضعيةن واختير علي كافي لتقديم الاقتراح إلى أحمد بن بلة، ويضيف كافي بأن رابح بلوصيف- أحد أعضاء جماعة الإثنين والعشرين (22)- ذهب إلى بن بلة وقال له: "لا تكن واهما فقد اتفقوا ضدك"[18]، لم يقبل في البداية هذا المكتب السياسي، رفضه المؤتمرون ولم ينتخب من طرف المجلس، وحينئذ قدم بن يوسف استقالته من منصب رئيس الحكومة حتى لا

يشكل أي عائق، وقد رفضت بالإجماع؛ فبات الاتفاق بين الأطراف مستحيلا لأن بن بلة وخيضر المدعمين بن طرف قيادة الأركان العام للجيش أصبحت معارضتهما للحكومة علنية[19].

وفي ليلة 6 جوان غادر رئيس الحكومة طرابلس دون أن يحضر لمكتب المجلس ولا وزرائه، كما رحل أعضاء من مجلس الثورة ومن الحكومة كل في اتجاه معين، البعض إلى داخل الوطن، وآخرون إلى تونس وفرنسا، إنه مؤتمر الانفجار ونهاية الشرعية وانتصار المغامرة على حد تعبير علي كافي[20]، ويذكر علي هارون أن الحكومة المؤقتة خلال هذه الفترة، وبالرغم من صمودها أربع سنوات ضد الاستعمار ومقاومتها له، كانت في هذه اللحظة في حالة ميوعة، وهذا بسبب استقالة أعضائها كسعد دحلب والمحمد يزيد اللذين سافرا إلى تونس، بينما قدم آيت أحمد استقالته من المجلس الوطني للثورة ومن الحكومة والتحق بجنيف (سويسرا)[21].

ومما تجدر ملاحظته أنه في خضم الصراع القائم بين الحكومة وقيادة الأركان العامة للجيش كان علي منجلي يطوف بوحدات جيش الحدود وهو يصيح: "إن الداخل لا يمثل شيئا، إنكم أنتم المستقبل..."، ومن هنا حسب تعبير علي كافي بدأ يدق ناقوس الخطر وبوادر الحرب الأهلية، وإضعاف قدسية جيش التحرير الوطني وبطولة الشعب الجزائري[22].

ولما تدنى النقاش قام محمد بن يحي- بصفته رئيس مكتب الدورة- بالإعلان عن رفع الجلسة، وأمام هذا الانفجار، وعجز الحكومة المؤقتة عن تجديد شرعيتها وميل حوالي ثلثي أعضاء المجلس الوطني إلى المرشحين السبعة للمكتب السياسي، انسحبت قيادة الحكومة من المؤتمر.

وقد واصلت الأغلبية جلساتها، وانتخبت المكتب السياسي الذي تكون من الأشخاص الذين اقترحهم بن بلة، في حين يشير علي كافي أنه خلافا لما جاء في ميثاق الجزائر 1964م فإنه لم يتم تشكيل المكتب السياسي، لأن ثلثي المكتب جمعوا كل الوثائق- مكتوبة ومسموعة-، وحرروا محضرا وأودعوا الكل مكانا سرياً[23]، ويتطرق علي هارون إلى محضر 7 جوان 1962 الذي تضمن جدول أعماله نقطتين:

1- الدراسة والمصادقة على برنامج الثورة الديمقراطية الشعبية.

2- تعيين قيادة سياسية.

صودق على النقطة الأولى بالإجماع على النص المحرر في مدينة الحمامات التونسية الذي أصبح ميثاق طرابلس 1962م.

أما النقطة الثانية فقد أبقى المكتب السياسي بالإقتراع السري الذي أسفر عن 38 صوتا ضد 29 صوتا، كما يعترف المحضر بعجز اللجنة عن اقتراح فريق منسجم ومقبول، حيث رفض آيت أحمد وبوضياف الانضمام إلى فريق يشكلون فيه أقلية وأغلبية مع بن بلة.

تبرير المحضر: "نظرا إلى أن الأخ رئيس المجلس في هذه الأثناء غادر طرابلس ليلة 6 إلى 7 جوان 1962 دون إشعار مكتب المجلس الوطني أو زملاءه في الحكومة واضعا بذلك الجمعية في استحالة المناقشة...". يسجل هارون لا يوجد أخ رئيس المجلس لأن بن خدة لم يكن رئيسا للمجلس الوطني للثورة بل كان رئيسا للحكومة المؤقتة. تبدو هذه الملاحظة لأول وهلة تافهة، لكن لها أهميتها، فبمجرد افتتاح دورة المجلس الوطني، فأعضاء الحكومة المؤقتة هم أعضاء في المجلس الوطني لا غير، بن خدة غادر الجلسة كمشارك في المؤتمر، وكان بإمكان المؤتمر مواصلة أشغاله بـــ68 عضوا حاضرا وممثلا بصفة قانونية بعد أن ينتخب المكتب السياسي[24]. والملاحظ أن بوضياف كان يؤيد استمرارية الحكومة المؤقتة حتى دخول الجزائر.

وحسب شهادة لخضر بورقعة فإن الانحراف في الثورة الجزائرية بدأ يوم انفصلت الثورة في داخلها عن خارجها، وانضم العملاء إلى جيش التحرير[25]. بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 جنّ جنون منظمة الجيش السري الإرهابية فبدأت بالأعمال الإجرامية ضد الشعب الجزائري لإرغام الإدارة الفرنسية على العدول عن قرار الاستقلال، ويبذكر رضا مالك معتمدا على وثائق فرنسية بأن منظمة الجيش السري قتلت حوالي 12 ألف جزائري[26]. ونظرا للأحداث الدامية والجلاء الكبير للأوروبيين من مدن الجزائر، توسط عمدة بلدية الجزائر Jacques chevalier مع المتحدث باسم منظمة الجيش السري[27] -Jean Jacques Susini وممثل جبهة التحرير الوطني عبد الرحمان فارس والدكتور مصطفاي شوقي، وكان تاريخ الاتفاق يوم 17 جوان 1962 وانجر عنه ما يلي:

1- مشاركة الأوروبيين في القوة المحلية والشرطة.

2- العفو عن الجرائم التي ارتكبتها منظمة الجيش السري بعد 19 مارس.

لقد دافع حسين آيت أحمد عن موقف الحكومة المؤقتة، وأكد بأنه ليست لها علاقة

بالاتفاق الذي جرى مع منظمة الجيش السري، وكان ذلك التصريح في 18 جوان 1962. وفي 19 جوان أنكر رئيس الحكومة المؤقتة فحوى الاتفاق[28]، وقد كانت قيادة الأركان العامة للجيش قد ألصقت لاحقا التهمة في أعضاء من الحكومة المؤقتة وهم كريم بلقاسم ومحمد بوضياف اللذين منذ دخولهما الجزائر العاصمة في 10 جوان بعد انقضاء أشغال مؤتمر طرابلس، فقد حاولا لم شمل الولاية الثالثة والولاية الثانية إلى جانب صف الحكومة المؤقتة، وهو الأمر الذي جعل أحمد بن بلة يتهمهما بتزكية اتفاق مصطفاوي- سوسيني، ثم ألحقت التهمة فيما بعد بن يوسف بن خدة[29].

ماذا كان موقف الولايات من الصراع على السلطة؟ اجتمع قادة الولايات الثانية والثالثة والرابعة والمنطقة الحرّة بالجزائر العاصمة[30] واتحادية فرنسا وتونس مابين 25 و26 جوان 1962 في زمورة (الولاية الثالثة) لدراسة الوضع الخطير الذي آلت إليه الثورة بسبب الصراع ما بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان.

وقد سجل الحاضرون أن الانقسامات داخل الحكومة قد مست هيبتها، وأن الصراع بين الحكومة وهيئة الأركان العامة قد قوضت ركائز السلطة. وجاء قرار الاجتماع ينص صراحة على مايلي:

- إنشاء لجنة تنسيق ما بين الولايات تؤكد على وحدة البلاد.
- إدانة قيادة الأركان العامة للجيش.
- إرسال الوفود إلى قادة الولايات الأولى والخامسة والسادسة.
- توجيه نداء إلى أعضاء الحكومة (السلطة الشرعية في نظر إجماع زمورة) للحفاظ على الوحدة إلى غاية انتخابات الجمعية التأسيسية[31].

ويذكر محمد عباس في كتابه "شهادات تاريخية" بأن المجتمعين في لقاء زمورة طالبوا: "إما أن تدخل قيادة الثورة والجبهة متفقة ومتحدة، وإلا فالأحسن لها أن تبقى حينا في الخارج خشية انهيار ثقة الشعب في قيادته"، ولما نقل عمر بوداود (عين على رأس اتحادية الجبهة بفرنسا سنة1957) نتائج لقاء زمورة إلى بن بلة وخيضر كان رد خيضر: "إذا فهمت جيدا، فأنتم قد شكلتم حكومة داخل البلاد"؛ فأجاب بوداود: "لا واحدة ولا إثنان، أنتم حكومتنا لكن نطلب منكم أن تدخلوا متحدين؛ فقال خيضر إني أعتبر نفسي مستقيلا..."[32]. هكذا بادر

خيضر بإطلاق النار على الحكومة المؤقتة، وبعدها انتقل إلى المغرب، ويؤكد بن خدة بأن هيئة الأركان اتهمت إجتماع زمورة بأنه التواطؤ مع الاستعمار الفرنسي[33].

أشاعت هيئة الأركان الأزمة الداخلية التي عرفتها جبهة التحرير الوطني علنا للشعب وكذا مداولات المجلس الوطني للثورة، وقد استغلت وسائل الإعلام الفرنسية هذه الأحداث لصالحها، كما أن هيئة الأركان رفضت الحلول المقدمة من طرف لجنة الولايات[34].

وفي 30 جوان 1962 قررت الحكومة المؤقتة بالإجماع (بن خدة، بن طوبال، بوضياف، بوصيف، كريم بلقاسم، محمدي السعيد) إقالة هيئة الأركان العامة، واتخذت الإجراءات التالية:

- التنديد بكل الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاثة لهيئة الأركان.
- تجريد العقيد هواري بومدين والرائدين منجلي وقايد أحمد من رتبهم.
- رفض كل أمر صادر من هؤلاء الضباط.

لقد صرحت هيئة الأركان العامة أن هذا العزل غير قانوني، واعتبرت أن المجلس الوطني هو المؤهل الوحيد لاتخاذ قرار من هذا النوع، وذكرت بأن المجلس الأول (محضر 7 جوان) قد أخذ بعين الاعتبار رحيل الأخ الرئيس، وقد صوت المجلس على حجب الثقة عن قسم كبير من الحكومة المؤقتة، وفي 2 جويلية 1962 أصدرت هيئة الأركان لجيش التحرير بيانا تعلن فيه للجيوش والضباط بأن يلبثوا في مواقعهم، ولا يطيعوا إلا قادتهم العسكريين، وأن يتأهبوا للدخول إلى الجزائر، كما دعت هيئة الأركان الشعب الجزائري إلى رفض التخلي عن سياسة العناق الممارسة خلال هذه الأيام مع قتلة المنظمة العسكرية السرّية، وإنكار قطعي لعمل الدكتور مصطفاي ممثل جبهة التحرير لدى الهيئة التنفيذية للحكومة المؤقتة، والإدانة الصريحة لكريم بلقاسم ومحمد بوضياف والمفروض أنهما زكيا ضمنيا اتفاقيات 17 جوان 1962[36].

إن تداعيات اتفاقيات إيفيان تبرئ أحيانا بن يوسف بخدة من حساباته الخاطئة ونتائجها ولكنها تحمله المسؤولية في تصعيد الأزمة مع هيئة الأركان العامة؛ ففي سبتمبر1961 استعمل هيئة الأركان ضد الباءات الثلاثة، واستعملهم أيضا في الضغط على فرحات عباس. لقد اعتقد بن خدة أنه أبعد الخطر عن نفسه بالانسحاب المفاجئ من أشغال المجلس الوطني للثورة، ولكن ما حدث يعكس ذلك لصالح التحالفات للأقوى[37].

ويذهب لخضر بورقعة إلى أن بن خدة لم يشارك في إشعال نار الفتنة، وكان بإمكانه أن يفعل وهو رئيس الحكومة، ربما قاعدته الجهوية لم تستجب له كما استجابت جهات أخرى لشخصياتها البارزة في السلطة؟ لن ينسى التاريخ لبن خدة أنه تصرف بميوعة لا تليق برجل دولة في الوقت المناسب، لم يعمد بن خدة وهو على هرم السلطة إلى إصدار قرار يعزل فيه جميع الأطراف المتصارعة، وجاءت أوامره متأخرة ومائعة، واعتبر قادة هيئة الأركان أن قراراته لاغية، واعتقدوا خطأ أن قرار رئيس الحكومة كان بوحي من قادة الداخل في سعيهم لطردهم من قيادة جيش التحرير[38]، وهكذا لم يتمكن بن خدة رفقة أعضاء حكومته من القضاء على قوة هيئة الأركان التي تضم في صفوفها 36 ألف جندي مدربين بشكل جيّد، 25 ألف متواجدين في تونس و11 ألف بالمغرب[39].

وسجل علي هارون بعض الملاحظات حول الأزمة نجملها في مايلي:

- إنّ وضع بن خدة في إطار الأقلية في طرابلس لم يدفع إلى استخلاص العبر والنتائج، إذ لم يقبل بتركيبة المكتب الذي يدير الحزب المستقبلي وبخاصة شخصية محمدي سعيد الذي عارضه أصدقاء كريم بلقاسم.

- توجيه كريم بلقاسم ومحمد بوضياف إلى الجزائر لتزكية الاتفاقيات مع المنظمة العسكرية السرّية، التي لم يكن المجلس الوطني للثورة موافق عليها.

- تصريح بن خدة بأن الحكومة هي المؤتمنة على السيادة الوطنية، وكان هذا بمثابة الإعلان عن انفجار العنف.

- قيام بن خدة بإقالة هيئة الأركان بطريقة غير قانونية، وطلب من السلطات الفرنسية بإبقاء الحدود الغربية والشرقية مغلقة، ولأجل ذلك نشب اختبار القوة[40].

وقد صرّح ضابط في هيئة الأركان بوجدة: "أن جيش التحرير الوطني هو ممثل الثورة الشاملة فيما يمثل مركزيو الحكومة اتجاها إصلاحيا باطلا"[41].

حاول علي هارون أن يبرر صحة قرار إقالة هيئة الأركان من الناحية القانونية، إذ تنص المادة 26 من القانون الأساسي للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية أن الحكومة المؤقتة تعين الضباط السامين وأعضاء هيئة الأركان ورؤساء البعثات في الخارج". يبدو أن الحكومة المؤقتة تستطيع وتملك صلاحية اتخاذ قرار العزل الذي ستكون له نتائج مأساوية[42].

إنّ التنديد بالثورة المضادة وبالمتآمرين والمناورين وعلى رأسهم بن خدة، أدت في النهاية إلى فتح أبواب المواجهة المسلحة؛ فمنطق القوة هو الغالب إذ أعلن ضباط بعض الولايات مناصرة فريق أحمد بن بلة.

والجدير بالملاحظة أننا عند دراستنا لأحداث الأزمة من خلال هذه المذكرات لم نعثر على ذكر الأطماع المغربية إلا في كتابين لسعد دحلب وعلي هارون؛ فقد ذكر هارون أنه ليس من الغريب أن تبدأ أطماع الدولة المجاورة في البروز ما إن لاحظت هشاشة الأسس التي تقوم عليها الحكومة المؤقتة في الجنوب الجزائري، حيث احتل مخازنية المغرب مركز زغدوا. واستولت مفرزة من القوات الملكية المغربية على مركز الصفصاف، وأشار إلى أن طموحات حزب الاستقلال المغربي آنذاك تمتد إلى المناطق الواقعة جنوب خط محيط فقيق إلى نهر السنيغال (بشار- تندوف- الصحراء الغربية- موريتانيا)، في الوقت الذي تتخبط فيه الجزائر في آلام ولادة عسيرة من شأنه أن يعطي صورة شاذة عن التضامن المغاربي، هكذا علقت جريدة لومند الفرنسية بتاريخ 8 و9 جويلية 1962 [43].

في حين يشير سعد دحلب إلى أنه علاوة على المخاطر التي كانت تمثلها الولاياتية على وحدة الشعب والتراب الوطني، كانت هناك طموحات مغربية؛ فالملك الحسن الثاني كان قد عين ممثلا لدى الخمسة المعتقلين بأنوي AUNOY محمد لغزاوي مدير عام الأمن المغربي الذي تم تعينه سفيرا للملك المغربي الحسن الثاني لدى أحمد بن بلة، فبالرغم من أن الحكومة المغربية كانت تعترف بالحكومة المؤقتة إلا أن الملك لم يستطيع الحصول على دعم الحكومة المؤقتة في مطالبه بموريتانيا، كما رفضت التعامل معه في مسألة الحدود وبخاصة منطقة تندوف وذلك بادعائها. ويجب الاعتراف بأن بن بلة لم يضيع الوقت كثيرا كي ينفصل عنه بعد توليه زمام السلطة دخل معه في حرب (الحرب الأولى حول الحدود الجزائرية المغربية)[44].

تصاعـــد الأزمة: في 3 جويلية 1962 دخل بن بلة وخيضر الجزائر العاصمة حيث استقبلتهم الجماهير بحفاوة، وفي نفس الوقت بدأت قوات جيش الحدود تدخل التراب الوطني، وقيل عنها بأنها قوات منظمة ومسلحة. كانت تعليمات قيادة الأركان تتضمن الالتقاء الأخوي مع مجاهدي الداخل، وخلال هذه الفترة أعلنت هيئة الأركان عن ترقية شعباني إلى رتبة عقيد. بعد مغادرة بن بلة القاهرة إلى الرباط، تنقل بعدها إلى تلمسان حيث استقبل كزعيم للثورة

رفقة مناصريه علي بو منجل وأحمد فرنسيس، ثم دخل وهران رفقة خيضر، وفي مهرجان نظم بوهران عرض الحاج لعلا في خطاب جماهيري عناصر الأزمة، ونعت بن خدة ورفاقه بخدام الاستعمار، واتهمه بالإخلال بالواجب، وإغتصاب السلطة والعمل على دفع البلاد نحو الفوضى بمساعدة الجيش الفرنسي[45].

أصبح بن بلة مقيما في تلمسان، وأصبحت **Villa Rivaud** مقر قيادته الجديدة، وشبّه هارون مقر بن بلة الجديد بنوع من الحكومة في المهجر. لقد صرّح فرحات عباس في **20** جويلية **1962**م- وهو في تلمسان- قائلا: "إذا كنت إلى جانب بن بلة فلأنه إلى جانب الشرعية"[46]، وفي نظر الملاحظين فإن وصول فرحات عباس إلى مجموعة تلمسان صارت أشد تمثيلا في المجالين السياسي والعسكري، يلاحظ تحالف رئيس سابق للحكومة مع نائب الرئيس بن بلة ووزيري دولة (خيضر، بيطاط) ووزير للمالية (أحمد فرنسيس). وفي المجال العسكري، يسجل حضور العقيد عثمان قائد الولاية الخامسة، والعقيد شعباني قائد الولاية السادسة، والعقيدين طاهر زبيري والحاج لخضر ممثلان عن الولاية الأولى، والرائد سي العربي برجم من الولاية الثانية المنشق عن العقيد صالح بوبنيدر، والعقيد هواري بومدين ونائبيه الرائدين علي منجلي وقائد أحمد عضوي هيئة الأركان وممثلين لجيش الحدود[47].

لقد صرّح محمد خيضر في **18** جويلية بأن الحكومة المؤقتة لم تعد لها أية سلطة لحل الأزمة، وفي**17** جويلية عقد أول اجتماع بالأصنام بهدف توسيع قاعدة المناضلين حسب شهادة لخضر بورقعة في مختلف المناطق، حضره ممثلو الولايات ودام يومين وأسفر على ما يلي:

- وضع حد لكل عمليات المزايدة والاحتكاك.
- الإسراع بعقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة.

وفي حالة الشغور يتم تشكيل مكتب سياسي يتكون من قادة الولايات الست يضاف إليهم عضوان من فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا وعضوان يمثلان قاعدتي الحدود الشرقية والغربية، وبذلك يصبح عدد الأعضاء عشرة، وتم نقل التوصيات إلى مجموعة تلمسان الذين عارضوا القيادة، ولم يعترفوا باجتماع الأصنام[48]، ويضيف بورقعة بأنه قبل مغادرة تلمسان قال وفد من الولاية الرابعة: "نقول لكم ولآخر مرة بأن العاصمة ليست ملكا لكم أو لمجموعة تيزي وزو، بل هي عاصمة الجميع وقلب الوطن النابض بالحياة..."[49].

في **22** جويلية تمّ الإعلان عن المكتب السياسي، وهذا بعد أن اتخذت مجموعة تلمسان موقفا بجمع أعضاء المجلس الوطني وكانوا **37** عضوا، وأعلنت عن تسمية المكتب بـــ**7** أعضاء اقترحهم بن بلة في اجتماع طرابلس، وهو مؤهل لقيادة البلاد في المرحلة القادمة، ويحضر لمؤتمر أواخر **1962**م.

يشخص لنا علي هارون لائحة **22** جويلية التي تتبع محضر **7** جوان **1962**م، والتي تستند إلى انصراف بعض وزراء الحكومة المؤقتة وكون الأخ الرئيس قد غادر طرابلس، ويتساءل هارون: من هم الوزراء الذين انسحبوا من الدورة؟ أي محضر حرر بطلب الحاضرين؟ هل تم تقييد أسماء الحاضرين بعد **5** جوان (تاريخ الخلاف)، ليحدد العدد والأسماء التي غادرت المجلس الوطني؟[50].

إنّ الذين وقّعوا على محضر **7** جوان كانوا **39** عضوا حسب علي هارون، والمادة **10** من القانون الأساسي للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية المصادق عليه في دورة ديسمبر **1959**م وجانفي **1960**م المحدد لشروط وعمل جبهة التحرير الوطني تنص على أن التصويت يتم بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين أو الممثلين فالأغلبية $\frac{3x69}{2} =$ **73** عضوا، وهنا نرى عدم مراعاة النصوص السارية للمجلس الوطني[51].

ويلاحظ علي هارون من خلال العمليات الحسابية أنه خلال نشوب النزاع المسلح ما بين **24** و**25** جويلية **1962**م- حيث تحرك الرائد العربي برجم المؤيد لهيئة الأركان على إثرها، واحتل مدينة قسنطينة مدعما بوحدات جيش الحدود والولاية الأولى، وقد سقط موتى وجرحى خلال هذه المواجهات، واعتقل قائد الولاية الثانية صالح بوبنيدر ولخضر بو طوبال- لا الولاية الثالثة ولا الولاية الرابعة دعمت مجموعة تلمسان التي رجحت كفتها **30** صوتا مقابل **39** صوتا[52].

بعد هذه الأحداث المؤلمة، تم إطلاق سراح بوبنيدر بأمر من هيئة الأركان، وبعدها انتقل العقيد صالح إلى وهران وقال: "اليوم زال سوء الفهم وانتظم كل شيء، لقد جئت لأقول للرئيس بن بلة وأعضاء المكتب السياسي بأننا متفقون"[53]، وبانضمام الولاية الثانية تعتبر الولاية الرابعة في نظر مجموعة تلمسان قد انضمت إلى المكتب السياسي.

وخلال هذه الفترة أعلن بوضياف وكريم بلقاسم من تيزي وزو أنهما يقاومان القوة

واستعمالها من طرف بن بلة، حيث صرّح بوضياف: "إن الحجج القانونية المستخرجة من اجتماع طرابلس ليست إلا ستارا يخفي من ورائه السعي إلى الاستيلاء على السلطة بمظهر شرعي"[54].

لقج سيطرت الولاية الرابعة على العاصمة في 29 جويلية بقيادة العقيد حسان (يوسف الخطيب)، وذكّرت قيادة الولاية الرابعة بالجهود المبذولة من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة، وأن مدينة الجزائر مفتوحة لجميع مسؤولي الثورة.

وفي 3 أوت تم الاتفاق بين مجموعة تيزي وزو (بوضياف، كريم بلقاسم، محند أولحاج عن الولاية الثالثة) ومجموعة تلمسان (خيضر وبيطاط) على إنجاز ما يلي:

- تنصيب المكتب السياسي الذي اجتمع لأول مرة في مدينة الجزائر بتاريخ 4 أوت 1962.
- انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية في 27 أوت 1962.
- اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية[55].

وبهذا الاجتماع وضع حد نهائي للحكومة المؤقتة، بالرغم من الخطاب الذي ألقاه الرئيس بن يوسف بن خدة يوم 3 أوت 1962 بمدينة الجزائر[56]، والذي حاول من خلاله تشخيص أزمة صيف 1962، والأحداث الأليمة التي عرفتها الجزائر منذ انعقاد مؤتمر طرابلس وإلى 3 أوت 1962، وناشد قيادة الثورة بالعودة إلى إرادة الشعب وأنه الصانع الأساسي للاستقلال، وأن الجيش في خدمة الأمة، ويجب أن يكون تحت سلطة الحكومة المؤقتة، كما تحدّث عن دور ومهام المكتب السياسي، وأن الأزمة ستكون كسحابة صيف عابرة، ويجب أم نتمسك بوحدتنا، وأن العاصمة ستكون مثالا للسلم والعمل.

في 25 أوت أعلن خيضر بأن المكتب السياسي غير قادر على ممارسة مسؤولياته ومواصلة مهامه بسبب تمرد عناصر الولاية الرابعة الذين يرفضون الانضواء تحت لواء الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير، مما أدى ببوضياف إلى تقديم استقالته من المكتب السياسي، ووجه خيضر باسم المكتب أمرا إلى مسؤولي الولاية الرابعة بتوقيف هجوماتهم في الإذاعة والصحف (الجزائر الجمهورية- لاديباش الجزائرية) كما ندد بأعمال العنف الممارسة من طرف قيادة العقيد حسان (يوسف الخطيب) في إطار حرب البيانات المعلنة[57].

وبتاريخ 27 أوت 1962م اجتمعت قيادة هيئة الأركان في بوسعادة بقيادة العقيد هواري

بومدين، وأمرت جيش التحرير الوطني بالتحرك نحو العاصمة من خلال ثلاث اتجاهات:

- اتجاه من وهران عبر الأصنام بقيادة العقيد عثمان (الولاية الخامسة).
- اتجاه الجنوب عبر الجلفة وعين وسارة وقصر البخاري- البليدة بقيادة هواري بومدين ومساعدة العقيد شعباني.
- اتجاه الوسط- سيدي عيسى- سور الغزلان- بقيادة العقيد الطاهر زبيري.

بدأت المسيرة نحو العاصمة يوم 31 أوت 1962م، وقد ذكر لخضر بورقعة أنّ الولاية الرابعة اختارت رفع السلاح مكرهة ضد قيادة ركبت رأسها ودفاعا عن الشرعية[58].

دخل بن بلة العاصمة يوم 4 سبتمبر حيث وجد قيادة هيئة الأركان بانتظاره، واستقر في Villa Joly مع قيادته الجديدة، ووقفت الجزائر كلها ضد الحرب الأهلية تنادي "سبع سنين بركات"، وهي صرخة تواصل إطلاقها عدة أيام من حناجر المتظاهرين، وتم وقف إطلاق النار يوم 6 سبتمبر في الولاية الرابعة، وقبل مجلسها مبدأ تحويل جيش التحرير الوطني وأدمج في الجيش الوطني الشعبي[59].

منذ 3 جويلية تاريخ إعلان الاستقلال الوطني وإلى 21 سبتمبر بداية الاجتماع الأول للمجلس الوطني التأسيسي عرفت الجزائر أزمة حادة، ولم يتحدث أي كتاب عن عدد القتلى خلال هذه الأحداث باستثناء علي هارون الذي يقول: "لقد أخفيت عمدا ولمدة طويلة الحصيلة الثقيلة لهذه المواجهات بين الإخوة، ولم تعرف إلا بواسطة وكالة الأنباء الجزائرية التي نشرت خبرا مؤرخا في 2 جانفي 1963م تحدثت فيه عن 1000 قتيل"[60].

إن غياب مشروع مجتمع والفراغ الإيديولوجي الرهيب الذي شهدته الجزائر أدى إلى حدوث أزمة 1962 التي كانت في حقيقة الأمر صراعا وتصفية حسابات بين القادة المتصارعين من أجل السلطة. هذا ماخلصت إليه جل الكتابات التي تم دراستها وتمحيصها، مع العلم أن معظم هؤلاء الكتاب كانوا من المدنيين ومن أنصار الحكومة المؤقتة، ولم يكونوا متجانسين سياسياً خلال الأزمة.

لقد حاول عبان رمضان[61] في مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 فرض مفهومه لطبيعة الكفاح الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي؛ فأكد على مبدئين. الأول: ضرورة تفوق السياسي على العسكري وخضوع الثاني للأول. الثاني: تفوق الداخل على الخارج، أي الأولوية لمن

يناضل داخل التراب الجزائري وليس خارجه (تونس أو المغرب أو مصر)، ولكن محاولته فشلت بإغتياله في المغرب في شهر ديسمبر1957م، وانتهت أطروحة تفضيل السياسي على العسكري بانتصار الجناح العسكري انتصاراً نهائيا خلال الثورة.

ومن خلال المقاربة بين ما جاء في الكتب المعتمد عليها في الدراسة يتبين أنها تتفق بالتلميح إلى محاولة السيطرة على الجيش من قبل السياسيين المدنيين في مؤتمر طرابلس سنة 1962م عندما أزاح قادة الحكومة المؤقتة قائد هيئة أركان الجيش هواري بومدين[62]، وعزلوه بقرار رسمي من منصبه، لكن الأحداث أثبتت عكس ذلك، إذ رفض الجيش هذا القرار واعتبره باطلا، وأعلنوا تضامنهم الداخلي وارتباطهم بالقائد هواري بومدين.

إن هذا الحدث الحاسم في مسيرة الجزائر السياسية أثبت مدى هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي ومدى تضامنها الداخلي في مواجهة تدخل المدنيين، وهي كلها انطباعات يمكن استقراؤها في طيات الكتب التي تناولت أزمة 1962م.

إن قراءة أعمق للكتب محل البحث، ولحقيقة الصراع تدفع الباحث إلى طرح مجموعة من الأسئلة المشروعة، يكون دورها مجديا في تبيان مدى مساهمة هذا الصراع في تآكل الجبهة التاريخية وضعفها من الداخل.

حينما وقع الإنشقاق في مؤتمر طرابلس، وأنتج مجموعتين متقابلتين ومتصارعتين: "مجموعة تيزي وزو" في مواجهة "مجموعة تلمسان"، كيف يمكننا تفسير أن كل مجموعة تضم داخلها اشتراكيين وليبراليين على حد سواء؟ وبعبارة أخرى ما الذي جمع فرحات عباس ومحمد خيضر الليبراليين مع أحمد بن بلة وهواري بومدين الاشتراكيين في تحالفهم ضد كريم بلقاسم ومحمد بوضياف الاشتراكيين المتحالفين بدورهما مع سعد دحلب وبعض زملائه من الحكومة المؤقتة الليبراليين؟ كيف لنا أن نفهم الصراع الذي حدث في1962م من أجل السلطة، والذي لم يكن في أساسه صراعا بين ليبراليين واشتراكيين، وإنما صراعا شرسا بين مجموعة من القادة، كل منهم كان ينادي بإشتراكية خاصة به.

إضافة إلى ما سبق ذكره يلاحظ بروز مفارقة تقليدية في التمييز بين خصائص العسكريين والمدنيين؛ فعناصر الجيش بطبيعة تكوينهم- رغم خصوصية جيش التحرير الوطني الذي كانت قاعدته من الفلاحين- تنزع إلى الإنضباط أمام أوامر قيادته وعلاقته الهرمية وليست الأفقية، أما

السياسيين الذين ينتمون إلى الحكومة المؤقتة فقد كانوا في صراع مفتوح ودائم في ما بينهم، وتناقض في تحالفاتهم التي تتغير حسب تبدل الوضع،كما أن مصالحهم في الغالب كانت متباينة، في حين كان الجيش، وبخاصة قيادة هيئة الأركان، متحدا ومنظما بشكل جيّد، يؤمن أفراده بالسلطة الهرمية، منضبطا ومطيعا للقائد هواري بومدين.

ومن خلال شهادات أصحاب الحدث، يتضح أن الجيش هو المنتصر الحقيقي في الصراع على السلطة الذي تم داخل جبهة التحرير الوطني في صيف **1962**. لقد خسر سياسيو الحكومة المؤقتة المعركة لصالح هيئة أركان الجيش، ولم يتمكن الرئيس أحمد بن بلة من ترؤس الجزائر المستقلة إلا بفضل دعم الجيش له[63].

تميزت النخبة العسكرية القائدة دوما بمعاداتها الشديدة للمفاوضات المشروطة مع الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وبسعيها المستمر لفرض رؤيتها الخاصة للصراع، وبتأكيد أهمية استخدام السلاح في مواجهة المستعمر وتحرير البلاد.

لقد وصلت إلى السلطة لأنها مثلت المؤسسة الوحيدة في الثورة الجزائرية التي تمتعت بدقة التنظيم وحسن الانضباط وتجربة الإدارة واستخدام تكنولوجيا الاتصال والإدارة المالية.كانت ببساطة الجهاز البيروقراطي القائم في الميدان والقادر على استلام بلد تركته فرنسا في حالة فراغ إداري شامل، أما على المستوى الطبقي؛ فقد قدمت هذه النخبة نفسها على أساس أنها ممثلة لطبقة الفلاحين، واتخذت شعارا لها: "الإصلاح الزراعي، تصنيع البلاد، والتوزيع العادل للمنتجات وللثرواث".

في أول إجتماع لأعضاء الحكومة المؤقتة بالمغرب في **22** مارس **1962**م وجه أحمد بن بلة إتهاما شديد اللهجة للمركزيين القدامى (بن خدة- سعد دحلب- محمد يزيد)، ووصفهم بالإنتهازين الذين يحاولون مصادرة الثورة لصالحهم[64].

ولنا أن نتساءل كما تساءل من قبلنا علي كافي:

- لقد كانت الثورة تتوفر على مؤسسات شرعية كان بإمكانها بكل هدوء ووعي تسلم السلطة من المستعمر؛ فهل كان من الضروري تعيين قيادة جديدة في طرابلس والمخاطرة بمجابهة دموية؟

- ألم يكن من السابق لأوانه التفكير بعنف وإصرار لا يمتان إلى الوطنية والثورية بشيء في تشكيل مكتب سياسي لحزب غير موجود؟

- لقد نجحت الثورة في إنشاء منظمة هي جيش التحرير الوطني لكنها فشلت في إنشاء حزب، وقد انكشف هذا من خلال الأزمة والانفجار.

لقد كانت أحداث الأزمة السياسية التي وقعت في صيف **1962**م إحدى المظاهر الرئيسية للمؤامرة التي استهدفت ثورة نوفمبر، وعلى الرغم من أن أصابع الاتهام لا يمكن توجيهها إلى شخص أو مجموعة، فإن الواقع يثبت أن نتائج ما حصل لم يكن لفائدة الشعب الجزائري الذي دفع الثمن باهضا. إن إراقة الدماء سنة **1962** لم تكن بسبب اختلافات إيديولوجية (لأن برنامج طرابلس حظي بإجماع المؤتمرين)، ولم تكن نتيجة لنزاعات سياسية، لأن كل الشعارات المرفوعة يومها كانت موحدة لكنها وقعت ليتمكن بعضهم من إشباع رغبته في السلطة، وهو الشيء الذي عبر عنه بن بلة في ندوة صحفية: "المشكل الوحيد هو مشكل السلطة"[(65)].

إن المعتقلين التاريخيين الأربعة[(66)] يتحملون أكبر قسط من المسؤولية فيما وقع من مشاكل زائفة أفرغت الثورة من محتواها الحقيقي، وفتحت أبواب القيادة واسعة للخونة والانتهازيين على اختلاف أنواعهم، وأول ما يُعاب على أولئك التاريخيين عجزهم عن التفاهم فيما بينهم وهم في سجن واحد وأمام عدو واحد ومصير واحد ورغم تشبعهم بأيديولوجية واحدة.

أما عيبهم الثاني فيتمثل في عدم قدرتهم على توظيف فترة اعتقالهم التي بلغت خمسة وستين شهراً لوضع مشروع مجتمع متكامل وبرنامج عمل شامل قصد مواجهة الفترة الموالية لوقف إطلاق النار واسترجاع الاستقلال الوطني، وإذ لم يفعلوا كل ذلك فإنه كان عليهم أن يتعففوا ويتركوا مسؤولية القيادة لمن برهنوا على أنهم أهل لها.

وعلى الرغم من كون الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ترفض الشيوعية ولا تحبذ المبادئ الاشتراكية؛ فإن مشروع برنامج طرابلس لم يناقش بل تمت المصادقة عليه بالإجماع لأن اهتمام المؤتمرين كان منصرفاً إلى مسألة تشكيل المكتب السياسي، ولقد كان ذلك خطأ فادحاً جعل الثورة الجزائرية تدخل مرحلة ما بعد الكفاح المسلح بمشروع مجتمع بعيد كل البعد عن واقع الشعب الجزائري، ومستحيل التنفيذ بسبب عدم تهيئة الظروف الموضوعية، والمتمثلة خاصة في تثقيف الجماهير الشعبية الواسعة ثقافة اشتراكية[(67)].

وبدون سابق إنذار، أضيف إلى الوثيقة الأساسية المقدمة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ملحق بعنوان: الحزب، وكأنما للإجابة على تساؤلات القارئ خالي الذهن استهل الملحق

المذكور بما يلي: "لتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية لابد من حزب جماهيري واع"[68].

إن الحزبية في ذلك الوقت تتناقض جوهرياً مع حقيقة جبهة التحرير الوطني التي تأسست على أنقاض الأحزاب التي برهنت على فشلها في قيادة الشعب نحو الوحدة واسترجاع الاستقلال الوطني، وكان أعضاء المجموعة يعرفون ذلك، كما أن الحزب الشيوعي هو من بين التشكيلات السياسية التي كانت تنشط في الجزائر قبل الفاتح من نوفمبر عام أربعة وخمسين وتسعمائة وألف، وهو التشكيلة الوحيدة التي رفضت حلّ نفسها وظلت تنافس جبهة التحرير الوطني وتتحداها إلى غاية وقف إطلاق النار، وعليه فإن اعتبار جبهة التحرير الوطني حزباً يقلل كثيراً من أخطاء القيادة الشيوعية، ويفتح لها الأبواب واسعة للعودة إلى العمل كتنظيم مستقل بعد الاستفتاء والإعلان عن بعث الدولة الجزائرية من جديد. لقد سيطر الباءات الثلاث ابتداءا من 1957 حتى 1961- كانوا مسؤولين على لجنة وزارة الحرب CIG- بصفة مطلقة على قيادة الثورة، ثم برزت القيادة العامة لأركان جيش التحرير الوطني تحت زعامة العقيد هواري بومدين بناءا على توصيات اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (ديسمبر1959- جانفي 1960)، وبرزت قيادة الأركان كمنافس خطير وجديد لهذا الثلاثي.

إن التعدد في أشكال مؤسسات الثورة أسفر عن حدوث جسم متعدد الأطراف، تجلى ذلك بوضوح خلال أزمة صيف 1962، وبظهور مراكز متعددة للسلطة تسابقت وتصارعت بعنف من أجل الوصول إلى سدة الحكم، مما طرح إشكالية الشرعية.

إن الصراع الأيديولوجي لم يكن دائما صراع أفكار ومبادئ، بل كثيراً ما كان صراع أشخاص. أفراد يبحثون عن تحالفات ظرفية مع خصومهم الأيديولوجيين ليزيحوا من يتفق معهم في الفكر ويزاحمهم في السلطة، ومن ثمة يمكننا استنتاج أن الصراع الاشتراكي- الليبرالي لم يكن حاسما في مسيرة جبهة التحرير الوطني على عكس عوامل الصراع الأخرى.

الهوامش:

1- Mohamed HARBI, le FLN Mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir 1945-1962, éd, NAQD-ENAG.Alger, 1993, PP.344-345.

2- ولد علي كافي بالحروش عمالة قسنطينة في سنة **1928**، درس بالكتانية ثم التحق بجامع الزيتونة سنة **1950**، التحق بصفوف الثورة عام **1955**.كلف بتحضير هجوم **20** أت **1955** إلى جانب زيغود يوسف، وكان ممثل الولاية الثانية في أشغال مؤتمر الصومام، تقلد منصب قيادة الولاية الثانية ما بين **1956-1957**، كما شارك في اجتماع العقد العشرة في خريف **1959** وهو عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وممثلا لجبهة التحرير في سبتمبر **1961** بالقاهرة في الجامعة العربية عين عضوا في المجلس الأعلى للدولة **1992**، وبعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف عين مكانه إلى غاية **1994**.

3- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري **1946-1962**، الجزائر: دار القصبة **1999**، ص. **285**.

4- نفسه، ص **288**.

5- الرائد لخضر بورقعة، ولد بالمدية سنة **1933**، التحق بصفوف الثورة سنة **1956** بالولاية الرابعة، عين في مجلس قيادة الولاية الرابعة ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكان من بين المعارضن لجيش الحدود، وهو أحد مؤسسي جبهة القوى الإشتراكية. اتهم بمحاولة إنقلاب ضد الرئيس هواري بومدين في حركة التمرد التي قادها العقيد الطاهر زبيري في **14** ديسمبر **1967**م؛ فأدخل السجن الذي مكث به ما بين **1967-1976**.

6- لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط**1**، الجزائر: دار الحكمة، **1990**، ص **81**.

7- ولد سعد دحلب بقصر الشلالة سنة **1918**، بدأ نضاله مبكرا في حزب نجم شمال إفريقيا، وناضل في حزب الشعب الجزائري، عين في أوت **1956** من قبل مؤتمر الصومام عضوا في المجلس الوطني للثورة، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، كان عضوا في مختلف تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ تأسيسها، وكان آخر منصب تقلده هو وزير الخارجية، توفي سنة **2000**.

8-SAAD DAHLAB, Pour l'indépendance de l'Algérie, Mission Accomplie, éd, DAHLAB 1990, PP180-185.

9- ولد بن يوسف بن خدة بالبرواقية ولاية المدية سنة **1920**، وهو صيدلي منذ **1943**، انخرط في حزب الشعب الجزائري، ثم عضوا في الهيئة المركزية ثم أمينا لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ما بين **1951-1954**، عين بعد مؤتمر الصومام عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم عين رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أوت **1961**.

10-Benyoucef Benkhada, l'Algérie à l'indépendance, la crise de 1962, éd Dahlab, Alger 1997, PP.74-87.

11- انعقد اجتماع العقداء العشرة **[** لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف وبلقاسم كريم **(**عن الحكومة المؤقتة**)**، عبدي الحاج لخضر **(**عن الولاية الأولى**)**، محمد سعيد بريوش **(**يازوان عن الولاية الثالثة**)** سليمان دهليس **(**الصادق عن الولاية الرابعة**)** علي كافي **(**عن الولاية الرابعة**)**، محمدي السعيد **(**عن جيش الحدود بالشرق**)** وهواري بومدين **(**عن جيش الحدود بالغرب**)**، بودغن بن علي **(**لطفي**)** **(**عن الولاية الخامسة**)** **]**. في تونس ما بين **11** أوت **/ 16** ديسمبر **1959**، **(128** يوما**)** بـــ **48** جلسة أسفر على تكوين المجلس الوطني للثورة الجديد في دورته الثانية **17** ديسمبر **1959 /** جانفي **1960** والذي أعلن عن قيام قيادة هيئة لأركان العامة لجيش التحرير لتعويض وزارة الحربية التي أبدت فشلها وعجزها بقيادة كريم بلقاسم **[** تم تعيين العقيد هواري بومدين على رأسها بمساعدة الرائدين أحمد قايد وعلي منجلي ورابح زراري**)**. وفي الواقع نصت تعليمات المجلس الوطني للثورة على أن قيادة الأركان تكون تحت حكم الباءات الثلاثة ووزراء الحكومة المؤقتة.

12- نلاحظ استعمال بن خدة وعلي هارون لمجموعة الجزائر مع العلم أن معظم الكتب التي اطلعنا عليها أو المذكرات تتحدث فقط عن مجموعة تلمسان التي يمثلها بن بلة وقيادة الأركان، ومجموعة تيزي وزو التي يمثلها كريم بلقاسم ومحمد بوضياف.

13-Benkhada, op.cit, P.40.

14- للمزيد حول ميثاق طرابلس أنظر:

Gilbert Meynier,Histoire intérieure du FLN 1954-1962,Alger,éd CASBAH, 2003, PP.644-652.

15- علي كافي، المرجع السابق، ص **286**.

16-Benyoucef, op.cit, P.21.

17- الحاج بن علا مناضل في **PPA** وهو أحد أعضاء المنظمة الخاصة. ألقي عليه القبض في نوفمبر **1956**م، وأطلق سراحه في أبريل **1962**، وأصبح من أنصار أحمد بن بلة.**-----** **18-** علي كافي، المرجع السابق، ص**290-291**.

19- Saad, DAHLAB, op.Cit, P.186.

20- علي كافي، المرجع السابق، ص 291.

21- ولد محمد علي هارون بالجزائر سنة 1927،كان عضوا قياديا في اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ثم عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.شغل منصب وزير مابين 1991-1992.ثم عضوا في المجلس الأعلى للدولة 1992-1994.له كتاب حول الولاية السابعة، طبع بفرنسا عن دار Le Seuil,1986,526p. – انظر: علي، هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، ترجمة الصادق عماري، آمال فلاح، مراجعة: مصطفى ماضي، الجزائر: دار القصبة 2003، ص 173.

22- علي كافي، المرجع السابق، ص 285.---- 23- نفسه، ص 292.

24- علي هارون، المرجع السابق، ص ص 140-143.---- 25- لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص 106.

26- Reda MALEK, l'Algérie à Evian, Histoire des négociations secrètes, 1956-1962, Paris, le seuil, 1995, P.176.

27- كانت منظمة الجيش السّري تهدف إلى الإبقاء على الجزائر الفرنسية أو الأرض المحروقة وكانت قيادتها تتمثل في الجنرالين: إدمون جوهو - راوول سلان.

للمزيد من التفاصيل راجع: G.Menyier, op.cit, PP.640-641.

28- Mohamed, Harbi, op.cit, P.341.

29- G.Menyier, op.cit, P.653.

30- وقع بن يوسف بن خدة قرارا يخول فيه للرائد عز الدين مسؤولية الإشراف على منطقة الجزائر بعد فصلها عن الولاية الرابعة، ويعتبره الرائد بورقعة الخطأ الجسيم الأول الذي ارتكبته الولاية الرابعة. أنظر لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص 86.

31- حول تفاصيل اجتماع زمورة راجع: Benyoucef, op.cit, P.22./علي هارون، المرجع السابق، ص72/محمد عباس، فرسان الحرية، شهادات تاريخية، الجزائر: دار هومة، 2001، ص115-116.

32- Benyoucef, op.cit, P.22.

33- ibid, P.39.

34- علي هارون، المرجع السابق، ص 81.---- 35- نفسه، ص ص 82-83.

36- Harbi, op.cit, P.338.

37- لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص 103.--- 38- جدول عام يمثل إحصاء أعداد جيش التحرير الوطني في 1962.

المؤيدين لهيئة الأركان	المؤيدين للحكومة المؤقتة
جيش الحدود: 36 ألف جندي	الولاية الثانية: 5000 جندي
الولاية الأولى: 7000 جندي.	الولاية الثالثة: 6000 جندي
الولاية الخامسة: 4000 جندي	الولاية الرابعة: 12000 جندي
الولاية السادسة: 1000 جندي	منطقة الجزائر: ؟
المجموع: 48000 جندي	المجموع: 23000 جندي

المصدر: Benyoucef, Benkhada, op.cit, P.36

39- علي هارون، المرجع السابق، ص 96.

40- Le Monde, 7 juillet 1962, P.1.

41- علي هارون، المرجع السابق، ص 148.---- 42- نفسه، ص 116.

43- SAAD, dahlab, op.cit, P.190.

وبخصوص الصراع الجزائري-المغربي، فقد انفجر في شهر سبتمبر 1963، عندما وقعت صدامات على إثر قيام جيش التحرير الوطني باحتلال مختلف المواقع الحدودية، بعد رحيل الجيش الفرنسي. ويتعلق النزاع بالأراضي الواقعة جنوب وادي درعة، وهي الأراضي التي طالب بها المغرب، وجرت بشأنها مناقشات بين الحكومة المغربية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قبل استقلال الجزائر. ففي 6 جويلية 1963 نص مشروع اتفاق بين الحكومة المغربية والحكومة الجزائرية على ضرورة التشاور من أجل إيجاد حل عادل لمشكلة الحدود في إطار روح "الأخوة والوحدة المغاربية"، ولكن بعد ذلك بشهر واحد وقعت المواجهة المسلحة، ولم يتوقف القتال إلا في 4 نوفمبر بعد سلسلة من المفاوضات الثنائية. إن نزاع الحدود بين البلدين يثير ثلاثة مشاكل هامة هي:

- إخفاق التشاور الثنائي. 2- إخفاق وساطة الجامعة العربية. 3- بروز منظمة الوحدة الإفريقية بوصفها حكما في النزاع.

لم يحل هذا النزاع إلا باتفاقي إيفران المبرم في 15 جانفي 1969 وتلمسان المبرم في 24 ماي 1969. وهما الاتفاقان اللذان اعترف المغرب فيهما رسميا بالصفة الجزائرية للأراضي المتنازع فيها.

أنظر: عبد العزيز جراد، العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع، (ترجمة: صالح بالحاج)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1988، صص149-154.---

44- علي هارون، المرجع السابق، ص 116.

45- نفسه، ص 120.----

46- نفسه، ص 122.

47- لخضر بورقعة، ص 91.---

48- نفسه، ص 92.

49-كان عدد الحاضرين في المجلس الوطني للثورة 52 عضوا، أما الذين كانوا ممثلين بالوكالة فهم:

- الولاية الثالثة: محند أولحاج - سي حميمي- سي الطيب- محيوز (5 أصوات).
- الولاية الرابعة: حسان- يوسف -لخضر - محمد (4 أصوات).
- الولاية السادسة: شعباني - خير الدين -صخري -سليماني (4 أصوات).
- فيدرالية فرنسا: قدور العدلاني (صوت).
- منطقة الجزائر الحرة: عز الدين - أوصديق - موسى (3 أصوات).

50- علي هارون، المرجع السابق، ص ص 143-145.

51- نفسه، ص 165.---

52- نفسه، ص 174.

53- أنشأ بوضياف وكريم بلقاسم لجنة الدفاع والاتصال للجمهورية في 27 جويلية 1962 بتيزي وزو وأنهم يقاومان الديكتاتورية. وتهدف مجموعة تيزي وزو إلى صيانة وحدة الجزائر شعبا وجيشا ومنظمات.

54- علي هارون، المرجع السابق، ص 178.

55- أنظر نص الخطاب في: بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، الجزائر: دار النعمان، 2004، ط1، ص ص 37-52.

56- علي هارون، المرجع السابق، ص 194.----

57- لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص ص 92-93.

58- علي هارون، المرجع السابق، ص 210.----

59- نفسه، ص 210.

60- نفسه.

61- ولد عبان رمضان بتيزي وزو عام 1920. وهو قيادي بارز في صفوف جبهة التحرير الوطني ، كان من قادة لجنة التنسيق والتنفيذ، تم اغتياله في 26 ديسمبر 1957 بالمغرب. للمزيد راجع:

CHEURFI,Achour,Dictionnaire de la révolution Algérienne (1954-1962),Casbah ed, Alger, 2004, PP.21-22.

62- ولد محمد بوخروبة (هواري بومدين) بقالمة سنة 1932.درس بقسنطينة في المدرسة الكتانية ما بين 1946-1949، لينتقل بعدها إلى تونس للدراسة بالزيتونة ثم القاهرة سنة 1951. انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري(حركة الإنتصار). انضم إلى صفوف الثورة التحريرية ليصبح قائد أركان جيش التحرير ما بين 1959-1962، ثم رئيسا للجزائر المستقلة منذ 19 جوان 1965. توفي في 27 ديسمبر 1978.

63- BOURGES, H,L'Algérie à L'Épreuve du pouvoir ,ed ,Grasset,1967,PP.23-24

64- YEFSAH ,A.E.K,La question du pouvoir en Algérie , 2éme éd,ENAP , Alger,1992,PP.97-99.

65- علي، هارون، المرجع السابق، ص 208.

66- لأن الخامس وهو السيد رابح بيطاط كان معتقلاً في الجزائر، ولم ينضم إليهم إلا في الأشهر الأخيرة.

67- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، موقع الأنترنت، 1999، ج2/450 وما بعدها.

68- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ص93.